الفصـــل الحادى والعشرون

تدخل الحكومة فى تحديد الأثمان

وجدنا من دراستنا للإحتكار أن الحكومة قد تضطر إلى تقييد سلطة المحتكر منعاً للإستغلال.

وهناك أحوال أخرى تتدخل فيها الحكومـة لحمايـة المنتجين برفـع الأثمـان ، إذا كان الأمر متعلقاً بالاقتصاد القومى كما هو الحالـة بالنسبة للمنتجـات الزراعيـة كمـا تتدخل الحكومة لحماية المستهلكين بتخفيض الأثمان إذا كـان الأمـر متعلقاً بتكـاليف المعيشة.

ومن الأمثلة التقليدية لتدخل الحكومة فى هذا الصدد فى مصر رفع أثمـان القطـن وتخفيض أثمان الخبز.

أولاً : تدخل الحكومة لرفع أثمان القطن :

فى أغلـب الـدول الناميـة تعتـبر المـواد الأوليـة هـى المصـادر الأساسية للدخـل القومى. وفى مصر إحتل القطن ومازال المصدر الرئيسى لدخل المزارعين.

فإذا فرضنا أن الثمن المجزى للفلاحين ٦٠ ريالاً للقنطار ، ولكن نتيجـة لإحجـام الغزالين انخفض الثمن إلى ٤٠ ريـالاً. فـى هـذه الحالـة يرفـع الفلاحـون أصواتـهم مطالبين الحكومة بالتدخل لرفع الأثمان.

وإذا فرضنا أن الحكومة قررت رفع الحد الأدنـى لسعر القنطـار إلـى ٦٠ ريـالاً ولوضع هذا القرار موضع التطبيق قررت الحكومة فى نفس الوقت تحديـد المسـاحة المزروعة بحيث يصبح الإنتاج ٥ مليون قنطار بـدلاً مـن ٨ مليـون ، فـإن الفلاحيـن سوف يضجون بالشكوى من نقص دخلهم الزراعى إذ ينخفض ما يحصلون عليه من ٣٢٠ مليون ريال إلى ٣٠٠ ريال.

وإرضاء للفلاحين وحماية للإقتصـاد القومـى الزراعـى تـترك الحكومـة الإنتـاج حراً مع تحديد الثمن بـ ٦٠ ريالاً.

ولكن يترتب على ذلك فى ظل الفروض السابقة :

١ - زيادة الكمية المنتجة الى ١٠ مليون قنطار .

٢ - نقص طلب الغزالين إلى ٥ مليون قنطار .

٣ - وجود فضلة قدرها ٥ مليون قنطار لا يرغب الغزالون فى شرائها .

وفى هذه الحالة تتدخل الحكومة مشترية لمقدار الفضلة ، وبذلك تحقق دخل كلى لمزارعي القطن قدره ٦٠٠ مليون ريال .

ويمكن شرح سياسة الحكومة فى هذا الصدد بالرسم البيانى :

أولاً : تدخل الحكومة فى رفع الثمن وتحديد المساحة :

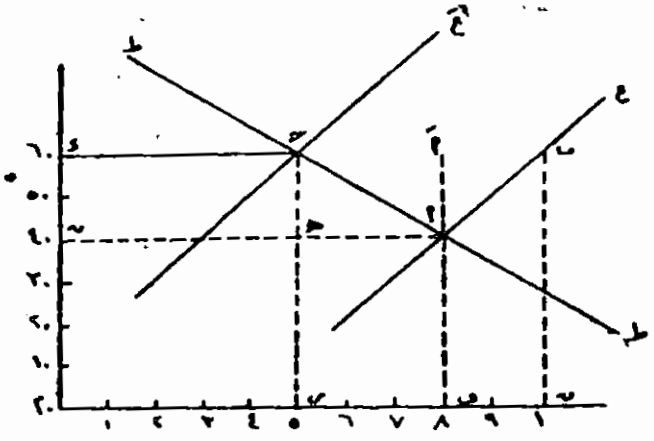

شكل رقم (٧٧)

تدخل الحكومة لرفع ثمن القطن وتحديد المساحة

فى هذا الشكل نفرض أن منحنى الطلب ثابت :

١ - إذا كان الثمن ٤٠ ريالاً تكون كمية التوازن عند النقطة أ وتكون الكمية المعروضة والمطلوبة م ف وتساوى ٨ مليون قنطار .

٢ - عندما ترفع الحكومة الثمن بالقانون إلى ٦٠ ريالاً يرغب المنتجون زيادة العرض إلى م ق ١٠ مليون قنطار ، ولكن الطلب يصبح م ر ٥ مليون قنطار فتكون هناك زيادة فى الكمية المعروضة = ب جـ = ر ق وهى تساوى ٥ مليون قنطار .

٣ - لو ترك الأمر وشأنه فإن هذا يؤدى إلى انخفاض الثمن مما يؤدى بالإضرار بالفلاحين.

٤ - لذلك تلجأ الحكومة إلى رفع الثمن وتحديد المساحة معا بحيث نجعل نقطة التوازن عند جـ ، أى أنها تنقل منحنى العرض إلى اليسار فيصبح ع بدلاً من ع. ولكن هذا يترتب عليه انخفاض الإنتاج بمقدار أ هـ ونقص فى الإيراد الكلى لمزارعى القطن ، حيث يلاحظ أن المساحة م د حـ ر أقل من المساحة م ن أ ف.

٥ - وحيث أن التدخل لرفع الثمن يهدف أساساً إلى زيادة دخل المزارعين فإنها تترك الإنتاج حراً ، وتتدخل لشراء المقدار الزائد فى العرض كما يتضح من الشكل السابق وهى تساوى ب جـ .

ثانياً : رفع الثمن وتدخل الحكومة مشترية المحصول :

فى الشكل رقم ٧٨ المبين يتغير منحنى الطلب مع تغير منحنى العرض :

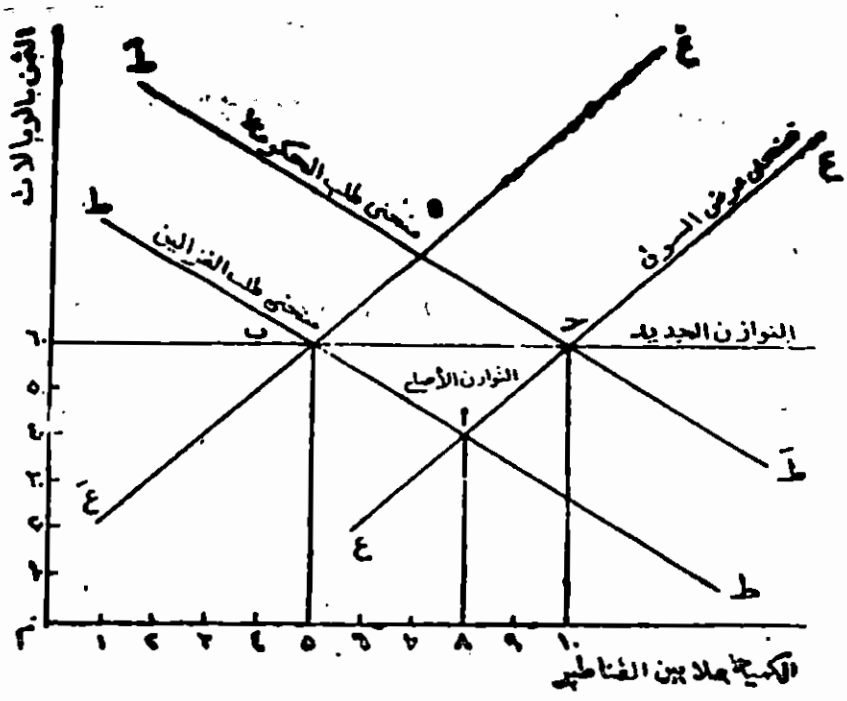

شكل رقم (٧٨)

١ - كانت نقطة التوازن الأولى أ فأصبحت بعد رفع الثمن ب .

٢ - تحديد الثمن بالقانون يجعله ثمنا ثابتا وتكون مرونة الطلب لا نهائية . وعلى ذلك تزيد الكمية المعروضة إلى ١٠ مليون قنطار .

٣ - تلافيا للأضرار السابقة تتدخل الحكومة مشترية ، ومعنى ذلك أنها تغير من شكل منحنى الطلب فيصبح منحنى الطلب الجديد ط بدلا من ط وتصبح نقطة التوازن الجديدة جـ .

٤ - المقدار جـ ب وهو يساوى الفرق بين طلب الغزالين والكمية المعروضة تقوم الحكومة بشرائه ، وبذلك تمنع انخفاض الثمن ، وتحقق دخل كلى لمزارعى القطن يساوى ٦٠٠ مليون ريال نصفها من الغزالين ونصفها من الحكومة .

تدخل الحكومة لتخفيض أثمان السلع الأساسية :

كما تتدخل الدولة لمساعدة المنتجين لحماية الاقتصاد القومى ، فإنها تقوم أيضا بتخفيف العبء عن المستهلكين وخاصة الفئات المحدودة الدخل ، إذا ما ارتفعت أثمان السلع الاستهلاكية ارتفاعاً كبيراً بسبب نقص العرض . ومن أهم السلع التى تعنى المجتمعات الحديثة بتوفيرها لكافة أفراد الشعب هى سلعة الخبز ، فتحددها على أساس أن تكون فى متناول كل فرد مهما كان دخله ضئيلاً .

١ - نفرض أن ثمن رغيف الخبز ٦ مليم وكانت الكمية المعروضة والمطلوبة عند هذا الثمن ٥ مليون رغيف يومياً .

٢ - فإذا رأت الحكومة أن هذا الثمن مرتفع نسبياً وقررت تخفيضه إلى ٥ مليم فإن هذا يعنى من ناحية زيادة الكمية المطلوبة ونقص الكمية المعروضة من ناحية أخرى طبقاً لقوانين العرض والطلب .

٣ - إذا ترك الأمر وشأنه فإن نقص الكمية المعروضة سوف يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع الثمن ، ولكن نظراً لأن الثمن محدد بالقانون فإن هذا سوف يخلق ما يسمى بالسوق السوداء .

٤ - ونظراً لأن هذه السلعة أساسية فإن الحكومة تتدخل ويكون تدخلها بإحدى وسيلتين .

١ - اما توزيع الخبز بالبطاقات .

٢ - او دفع اعانة للمنتجين .

اولاً : توزيع الخبز بالبطاقات

تعنى هذه السياسة تحديد الكمية المطلوبة أى تغيير منحنى الطلب بحيث تتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة . ولكن هذه السياسة تعتبر سياسة غير شعبية من الصعب ان تقدم عليها اى حكومة إلا فى حالة الضرورة القصوى ، كحالة الحرب مثلاً عندما حدث توزيع الخبز بالبطاقات فى انجلترا أثناء الحرب العالمية الثانية .

ثانيا : دفع إعانة للمنتجين :

إذا كان تحديد الكمية عن طريق البطاقات جائزاً فى سلعة كالسكر أو الشاى فإن هذا بالنسبة لسلعة كسلعة الخبز فيه مخاطرة لأى حكومة تقدم عليها لذلك تلجأ إلى دفع إعانة لمنتجى الخبز تعوضهم عن انخفاض الثمن . هذه الإعانة تتمثل فى الفرق بين تكاليف الإنتاج وثمن البيع .

ويمكن توضيح سياسة تدخل الحكومة لتخفيض الأثمان بالشكل الآتى :

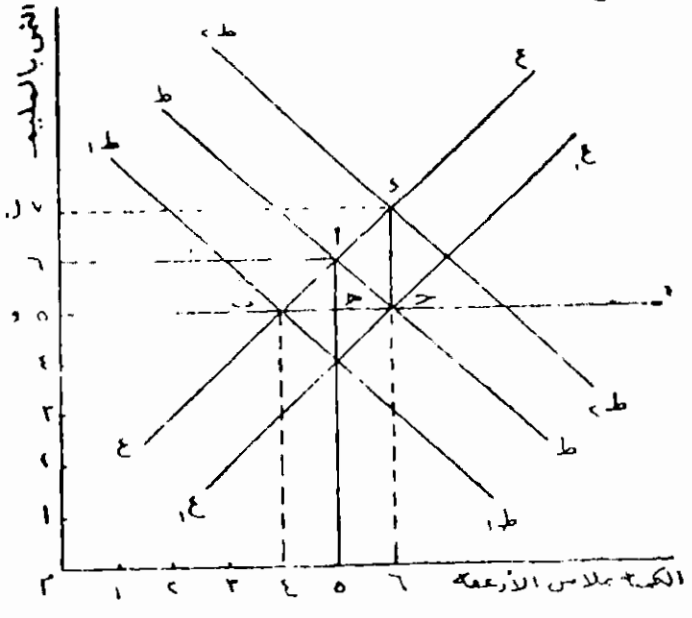

شكل رقم (٧٩)

١ - فـى هـذا الشـكل نقطـة التـوازن الأصليـة أ وكـانت الكميـة المطلوبـة والمعروضة ٥ مليون رغيف عن ثمن قدره ٦ مليم.

٢ - عند تخفيض الثمن إلى ٥ مليم = أ هـ أصبحت الكمية المطلوبة و جـ ٦ مليون رغيف والكمية المعروضة و ب ٤ مليون رغيف.

فى هذه الحالة تصرف الحكومة الخبز بالبطاقات وإلا ارتفع الثمن وخلق ما يسمى بالسوق السوداء.

٣ - فى الحالة الثانية عندما تدفع الحكومة إعانة للمنتجين تظل الكمية عند و جـ ٦ مليون رغيف وتدفع الحكومة إعانة قدرها جـ د عن كل رغيف وجملة الإعانة تساوى مساحة المستطيل و جـ د ل.